الإنسانية النسبية

العائق الأساسي أمام الدولة الديموقراطية العلمانية في فلسطين التاريخية

. عمر البرغوثي* .

قد يكون الغزو محفوفًا بالشرّ أو بالخير لبني البشر، بحسب القيمة النسبية للشعوب التي تمارس الاحتلال أو تَخْضع له.»[1]

ثيودور روزفلت

I ـ تقديم

لقد بَذل اخرُ الصهاينة الحقيقيين أقصى جهودهم، بدءًا باتفاق «ايالون» المخزي وانتهاءً باتفاقيات جنيف المعيبة، وبمساعدة خاسمة من مسؤولين فلسطينيّين مُذْعنين، من أجل إحياء الحلّ القائم على دولتين فلسطينية وإسرائيلية، وبنيّةٍ معلنةٍ هي إنقاذُ الصهيونية. لكنّ الأرجح أنّ ما فعلوه قليل جدًا، بل ومتأخر جدًا.

ذلك أن الحلّ القائم على دولتيْن قد لَفَظَ أنفاسه الأخيرة. وسبحانَ مَنْ خَلَّصنا منه! لكن على أحدٍ ما أن يُصْدر شهادةَ وفاة رسميةً قبل أن تُدفن جثتُه المتعفّنةُ دفنًا يليق بها، فننتقلَ إلى البحث عن البديل الأكثر عدلاً وأخلاقيةً ومن ثم الأكثر ديمومةً للتعايش السلميّ بين العرب واليهود على أرض فلسطين التاريخية، وأعني الحلَّ القائمَ على دولة واحدة.

لقد أصيبت إسرائيل بالعمى نتيجةً لغرور القوة، وللركون إلى راحةٍ سريعةِ الزوال هي راحةُ الإفلات من كلّ عقوبة دولية. وعجزتْ عن ضبط شهيّتها النهمة إلى التوسُّع، بما يناقِضُ أهدافَها الصهيونية الاستراتيجية نفسَها، فمَضَتْ قُدُمًا بافتراس آخر قطعة صغيرة من الأرض التي كانَ يُفْترض أن تشكّل الأساسَ الماديَّ لإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

والحال أنّ المرحلة الحالية تتّسم بكلّ الصفات التي تشير إلى ما يمكن اعتبارُه الفصلَ الأخيرَ من المشروع الصهيونيّ وإنّنا لنَشْهدُ الأفولَ السريعَ للصهيونية، وليس ثمة ما يُمْكن عملُه لإنقاذها لأنّها عازمةٌ على قتل نفسِها بنفسها. وأنا، شخصيًا، أؤيّد القتلَ الرحيمَ من كلّ قلبي! وبالعودة إلى حلّ الدولتيْن فإنّه ـ إضافةً إلى انتهاء فترة صلاحيته ـ لم يكن يومًا حلاً أخلاقيًا إذ كان يتعذّر عليه في أحسن السنياريوهات، أيْ حتى لو طُبِّق قرارُ الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ بحذافيره، أن يَبْحث في **معظم** الحقوق المشروعة لأقلّ من **ثلث** الشعب الفلسطينيّ على أقلّ من **خُمْس** أرض أجدادهم. أيْ أنّ أكثرَ من **ثلثي** الفلسطينيين، من اللاجئين والمواطنين داخل دولة إسرائيل، شُطِبوا بقِصَرِ نظرٍ وبما يبعث على الارتياب في التعريف الخاصّ الذي أعطي لـ **الـ** فلسطينيين. ومن شأن شطبٍ كهذا أن يَضْمن استمرارَ الصراع إلى الأبد

II ـ الإنسانية النسبية

منذ البداية كانت ذريعتا الصهاينة الأساسيتان لتبرير استعمار فلسطين هما: أ) أنّ فلسطين كانت أرضًا بلا شعب، خرابًا نائيًا عن الحضارة؛ ب) أنّ اليهود يَمْلكون حقًا إلهيًا بـ «تخليص» فلسطين وفقًا لوعدٍ جاءهم من اللّه نفسه، وأنّ الإسرائيليين ـ بحسب التوراة ـ بَنَوْا ممالكَهم على كامل أرض كنعان قبل حوالى ألفيْ سنة، الأمرُ الذي يَمْنحهم حقوقًا تاريخية في امتلاك هذه البلاد.

غير أنّ الحجتين كلتيهما قد ثَبَتَ منذ زمن أنّهما أسطورتان لا أساس لهما. والفضلُ في ذلك يعود في جزءٍ غيرِ يسير إلى العمل الجادّ الذي قام به مؤرِّخون وآثاريون إسرائيليون.[2] وتبقى اعتباراتُ المصالح الاستعمارية الوحشية هي الدافعَ

---

* ـ مدرِّب، وأحد مصمِّمي الرقص في فرقة الفنون الشعبية الفلسطينية برام الله. يَدْرس الفلسفة في جامعة تل أبيب، وموضوعُ بحثه: «نظرة أخلاقية إلى الدولة الديموقراطية العلمانية في فلسطين التاريخية.»

١ ـ Theodore Roosevelt, **The Winning of the West**, reproduced in: Norman Finkelstein, "History's Verdict: The Cherokee Case," **Journal of Palestine Studies**, Summer 1995, University of California Press.

٢ ـ بيّنتْ عدةُ أبحاث آثارية أنّ معظم قصص التوراة التي يستخدمها الصهاينةُ لتعزيز حقّهم في فلسطين لم تستندْ إلى شواهد من تاريخ هذه المنطقة المبني على أدلّة مباشرة من علم الآثار والجغرافيا التاريخية، وتَدْعمه تناظراتٌ مستقاةٌ أساسًا من الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع واللسانيات،» على نحو ما كتب عالمُ الآثار توماس ل. توميسون www.bibleinterp.com/articles/copenhagen.htm

. عـمـر البـرغـوثي .

الحل القائم على دولتيْن فلسطينية وإسرائيلية انتهت فترة صلاحيته، وهو لم يكن يومًا حلاً أخلاقيًا أصلاً

والتفسيرَ المنطقيَيْن الأساسيَيْن لاقتلاع أكثر الشعب الفلسطينيّ من أرضه عام ١٩٤٨ وبناءِ دولةِ إسرائيل على أنقاض مجتمعه. فالحقّ أنّ في صميم مبرِّرات ذلك الاقتلاع إيمانًا كولونياليًا راسخًا بحقارة الحقوق والحاجات والتطلّعات الفلسطينية الأخلاقية وتفاهتِها، مقارنةً بحقوق المحتلّين الصهاينة وحاجاتهم وتطلُّعاتهم. فقد ذَكَرَ بلفور مثلاً في إعلانه الشهير ما يلي: «إنّ القوى الأربع العظمى تلتزم الصهيونية، والصهيونية، صوابًا أو خطأً، خيرًا أو شرًا، متجذّرةً في تقاليد عريقة، وفي حاجاتٍ حالية، وفي آمالٍ مستقبلية، وكلُّها أهمُّ على نحوٍ أعمقَ بكثير من رغباتِ وأهواءِ الـ ٧٠٠ ألف عربيّ الذين يسكنون الآن في هذه الأرض القديمة.»[١] وهذه حالةٌ واضحةٌ ممّا أسمّيه «الأنسنةَ النسبية» relative humanization. وأُعرِّف «الإنسانيةَ النسبية» relative humanity بأنّها الإيمانُ (كما أُعرِّف «الأنسنةَ النسبيةَ» بأنّها التطبيقُ المستندُ إلى ذلك الإيمان) بوجودِ بشرٍ محدَّدين يشتركون في صفةٍ دينيةٍ أو إثنيةٍ حضاريةٍ أو هُوِيّاتيةٍ أخرى، وبسببها يفتقرون إلى صفةٍ أو أكثر من الصفات الضرورية للبشر؛ فهُمْ ـ لذلك ـ بشرٌ بالمعنى النسبيّ وحده، لا بالمعنى المطلق الذي لا لَبْسَ فيه وعليه، فإنّ هؤلاء «البشر النسْبيين» مؤهَّلون للحصول على جزءٍ محدودٍ من الحقوق التي تُعتبر في حالة البشر «التامّين» حقوقًا غيرَ قابلة للنقض.

والحال أنّ اعتبار الفلسطينيين مجردَ بشرٍ نسبيين قد لعب دورًا حاسمًا في عرقلة الحلّ المبنيّ على دولةٍ تكامليةٍ واحدةٍ في فلسطين التاريخية.

III ـ طُرُقُ «حلّ» الصراع

نظرًا لاستحالة تحقيق «حلّ الدولتين» على أساس تفاوضيّ يُعْطي الفلسطينيين حقوقَهم الدنيا غيرَ القابلة للنقض، ثمة ثلاثُ طرق منطقية يُمْكن اتّباعُها:

١) الحفاظُ على الوضع القائم، وتدبيرُ الصراع. ويكون ذلك أساسًا بالاحتفاظ ببعض الأمل حيًا (ولوْ على الورق) في إمكانية الوصول إلى حلّ الدولتيْن. ٢) «إنهاءُ المهمة.» ويكون ذلك عبر تطبيقِ تطهيرٍ عرقيٍّ كاملٍ يُطرد الفلسطينيون بموجبه من كامل فلسطين الانتدابية. ٣) إطلاقُ سيروراتٍ تحرُّرية جديدةٍ، استشرافيةٍ، وأخلاقيةٍ، وعملية. وهذه السيرورات يمكن أن تؤدّي في نهاية المطاف إلى تأسيس دولةٍ ديموقراطيةٍ تكامليةٍ بين الأردن والبحر المتوسط.

III ـ ١ ـ الحفاظ على الوضع القائم. يتّسم الوضعُ القائمُ بثلاث سمات هي: أ ـ حرمانُ اللاجئين الفلسطينيين من حقوقهم؛ ب ـ احتلالُ الضفة وغزة وقمعُ المواطنين فيهما؛ ج ـ تطبيقُ نسخةٍ صهيونيةٍ من الفصل العنصريّ (الأپارتايد) داخل حدود ٤٨.

III ـ ١ ـ أ ـ حرمان اللاجئين الفلسطينيين من حقوقهم. تهرّبتْ إسرائيل دومًا من تحمُّل أيّ مسؤولية عن جريمةِ خَلْقِ أقدم وأضخم مشكلة لاجئين في العالم، برغم كلّ الأدلّة الجنائية الكاسحة. والإسرائيليون، بشكل عامّ، يَعْتبرون تدميرَهم الهمجيَّ للمجتمع الفلسطينيّ وتهجيرَهم الشعبَ الفلسطينيَّ «استقلالاً» لهم. حتى «اليساريون،» الملتزمون، غالبًا ما يتحسّرون على إضاعة إسرائيل «لتفوقها الأخلاقيّ» بعد احتلالها الضفةَ وغزةَ عام ٦٧، وكأنّها قبل ذلك كانت ملتزمة بالقوانين والأعراف الإنسانية والمدنية شأن فنلندا. ولذا يبدو وكأنّ معظم الإسرائيليين الذين شاركوا في النكبة أو شهدوا أحداثها قد أصيبوا بفقدان ذاكرةٍ مزمن... وانتقائي.

تعود جذورُ هذا النكران إلى الهولوكوست (المحارق النازية) وإلى الظروف القاسية التي نجمتْ عنها وسَمَحَتْ لإسرائيل بأن تَزْعم أنّها ـ خلافًا لأيّ دولة أخرى ـ كانت مُجْبَرةً على حرمان اللاجئين الفلسطينيين من حقّهم في العودة إلى بيوتهم وأراضيهم، وذلك تحديد بهدف الحفاظ على «الطبيعة

١ ـ "The Origins and Evolution of the Palestine Problem," UN Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People, http://domino.un.org/UNISPAL.NSF/0/aeac80e740c782e4852561150071fdb0?OpenDocument

اليهودية» لدولة إسرائيل. وتمضي الحجةُ الإسرائيليةُ بالقول إنّ تلك كانت الوسيلةَ الوحيدة للحفاظ على ملجإٍ آمنٍ ليهود العالم، «السوبر ضحايا» الذين يعانون عدمَ الأمان بين «الأغيار،» وإنّ هذا الهدف أهمُّ بكثيرٍ طبعًا من حقوق السكّان الأصليين، أي العرب الفلسطينيين. والحقّ أنْ ليس ثمة اليومَ أيُّ دولة على وجه الأرض تستطيع أن تُفْلِتَ بمثل هذا التفكير العنصريّ الوقح بحقّها في النقاء العرقيّ. كما أنّ حرمان إسرائيل الفلسطينيين من حقّ العودة، بالإضافة إلى استحالة الدفاع عنه أخلاقيًا، يَكْشف عن تناقض أخلاقي فريد في أمور عدة. فالقانون الإسرائيلي الذي ينصّ على حقّ اليهود في «العودة،» مثلاً، يَسْتند إلى كونهم طُردوا من فلسطين قبل أكثر من ألفيْ عام. إذن، حين تمْنع إسرائيلُ اللاجئين الفلسطينيين من العودة، مع أنّهم طُردوا منذ ٥٥ عامًا فقط ـ وهذا ظلمٌ أحدثُ بكثير من الناحية الزمنية، كي لا نقول أكثر من ذلك ـ فإنّها عمليًا تقول إنّ الفلسطينيين لا يَمْكن أن يكون لهم الحقُّ نفسه لأنّهم ببساطة ـ ليسوا بشرًا مساوين لليهود. وإليكم نموذجيْن عن هذا التناقض الأخلاقي: فلقد نجح آلافُ الإسرائيليين المتحدِّرين من أجدادٍ ألمان في التقدّم بطلبٍ للعودة إلى ألمانيا، فنالوا الجنسيةَ الألمانيةَ، وتلقّوْا تعويضًا كاملاً عن ممتلكاتهم المنهوبة، وقَفَزَ عدد اليهود في ألمانيا من ٢٧ ألفًا في أوائل التسعينيات إلى أكثر من ١٠٠ ألف في العام ٢٠٠٢.[١] كما أقرّتْ بلجيكا قانونًا «يتيح للأملاك التي كانت تخصّ العائلاتِ اليهوديةَ بأن تعود إلى أصحابها،» ووافقتْ على أن تَدْفع لليهود هناك ٥٥ مليون يورو تعويضًا عن الأملاك المسروقة التي «لا يُمْكن استرجاعُها» وعن «التأمينات التي لم يطالِبْ بها أصحابُها ولكنّها تخصّ ضحايا الهولوكوست.»[٢]

لكنّ جوهر النفاق الأخلاقيّ يتجلّى في المثال التالي الوارد في هاآرتس: «قام يهود من أصلٍ إسبانيّ، بعد أكثر من خمسة قرون على طرد أسلافهم من إسبانيا، بمطالبة الحكومة والبرلمان الإسبانييْن بمنحهم الجنسيةَ الإسبانيةَ... إنّ على إسبانيا أن تُقرّ قانونًا 'يعترف بأنّ المتحدِّرين من صُلب اليهود المطرودين ينتمون إلى إسبانيا، ويَردُّ إليهم الاعتبار' على ما يقول نسيم جايون، رئيسُ الاتحاد العالميّ لليهود الشرقيين. بل هناك بعضُ اليهود الشرقيين احتفظوا بمفاتيح بيوت أجدادهم في إسبانيا...»[٣]

ولكنْ يجب ألا نُنْكر أنّ حقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة يناقِضُ شروطَ «حلّ الدولتيْن» عن طريق **التفاوض**. فهذا الطريق يَشْترط قبولَ إسرائيل بعودة الفلسطينيين؛ وهو ما لن يَحْصل أبدًا. وهذا ما يجعل حقَّ عودة الفلسطينيين كعبَ أخيل في أيّ صفقةٍ تخصّ ذلك الحلّ، ويَدْفعنا إلى القول إنّ حقّ العودة لن يُمْكن تنفيذُه إلاّ في إطار حلّ قائمٍ على دولة واحدة ـ وهو حلّ سيُتيح للفلسطينيين أن يحوّلوا ضعفَهم قوةً، ولاسيّما إذا قرّروا اعتمادَ نهج لاعنفيّ من أجل بناء دولة ديموقراطية علمانية؛ فذلك سيُكسبهم دعمًا عالميًا هائلاً ويُحوّل الصراعَ إلى نضالٍ واضح من أجل التحرر والديموقراطية والمساواة والعدالة غيرِ المنقوصة.

III ـ ١ ـ ب ـ احتلال الضفة وغزّة كُتِب الكثيرُ عن جرائم إسرائيل في الضفة وغزة،[٤] ولذا سأكتفي هنا بالتذكير ببعض الأحداث الرهيبة، علمًا أنّ أونا كِنْغ ـ وهي نائبة بريطانية يهودية ـ قالت تعليقًا على المفارقة التي يحياها يهودُ

١ ـ Reuters, "Germany: Growing Number of Israelis Seeking Citizenship," **Ha'aretz**, Monday, June 17, 2002.

٢ ـ Yair Sheleg, "Belgian Prime Minister Apologizes for his Country's Actions During Holocaust," **Ha'aretz**, October 7, 2002.

٣ ـ DPA, "Sephardi Jews Demand Recognition from Spanish Government," **Ha'aretz**, October 15, 2002.

٤ ـ انتهى فحصُ منظمة العفو الدولية لتصرّفات إسرائيل أثناء الانتفاضة الحالية إلى الاستنتاج التالي: «هناك نسقٌ من الانتهاكات المريعة لحقوق الإنسان التي يُمْكن أن تُعتبر جرائمَ حرب.» www.cnn.com/2000/WORLD/meast/11/01/mideast.amnesty.reut

. عـمـر البـرغـوثي .

خريطة الجدار ظلّ شارون يفكّر فيه منذ عـام ١٩٧٣، ولم تكن هناك «تفجيرات انتحارية» آنذاك!

إسرائيل اليوم، وذلك بعد أن زارت قطاعَ غزة المحاصر تمامًا. «بعد أن هربوا من رماد الهولوكوست سَجَنوا شعبًا آخر في جحيمٍ يُشْبه غيتو وارسو بطبيعته، وإنْ لم يشبهْه بمداه.»(١)

• جدار الفصل العنصري. بالرغم من أنّ إسرائيل تحاول الآن أن تصف الجدارَ بأنّه حاجزٌ أمنيّ «يحميها من المفجِّرين الانتحاريين،» فإنّ الواقع هو أنّ المسار الحاليّ للجدار المذكور ليس بدعةً أبدًا.(٢) فقد اقترحه على آرييل شارون «نبيُّ التهديد العربيّ السكانيّ،» العالِمُ الديموغرافيُّ أرنون سوفِرْ، الذي يُصرّ على أنّ ما يُنفَّذ حاليًا لجهة بناء الجدار هو من بنات أفكاره. ويعترف بأنّ خطة الجدار قد رُسمتْ بهدفٍ واحدٍ لا غير: زيادةُ الأرض الملحقة بإسرائيل، مع تقليلِ عدد «العرب» المصاحِبِ لتلك الزيادة.

على أنّ سوفر ربّما يعطي نفسَه «فضلاً» أكبرَ مما يستحقّه. فقد كَشَفَ رون ناحمان، رئيسُ بلدية مستوطنة آرييل في الضفة الغربية، إلى جريدة **يديعوت أحرنوت** أنّ «خريطة الجدار، التي ترى تخطيطًا أوليًا لها هنا، هي الخريطة عينُها التي كنتُ أراها عند كل زيارة قام بها آرييل شارون إلى هنا منذ عام ١٩٧٨ وقد أخبرني أنّه ظلّ يفكّر فيها منذ عام ١٩٧٣.» المعلوم أنّه لم تكن هناك «تفجيراتٌ انتحاريةٌ» آنذاك!

لكنْ على الرغم من الانتهاك الفاضح الذي يشكّله الجدارُ لحياة الفلسطينيين وبيئتهم وحقوقهم السياسية، فإنّ ثمة «إجماعًا شبهَ كليّ»(٣) في صفوف اليهود الإسرائيليين على دعمه. غير أنّ عددًا من الهيئات في إسرائيل «قلقةٌ» من أضرار الجدار. على الحيوان والنبات! فها هي وزيرةُ البيئة الإسرائيلية يهوديت ناعوت تحتجّ على الجدار قائلةً: «إنّ سياج الفصل يَقطع تواصُلَ المساحات المفتوحة، ويؤْذي المناظرَ الطبيعية، والحياةَ النباتيةَ والحيوانيةَ، والممرّات البيئيةَ، وتصريفَ مياه الجداول... أنا بالتأكيد لا أريد أن أُوقفَ أو أُؤخِّرَ بناءَ الجدار، لأنّه ضروريّ وسيُنقِذُ أرواحًا... بيْد أنّي في المقابل منزعجةٌ من الدمار البيئيّ الذي سيُحدثه.»(٤) ولهذا بذلتْ وزارتُها و«سلطةُ حماية المنتزهات القومية» مساعيَ حثيثةً لإنقاذ أرض كانت مخصَّصةً لزراعة السوسن ولكنّها تضرَّرتْ بسبب الجدار، فنقلتْها إلى محميّةٍ أخرى. كما عَمدت الوزارةُ والسلطةُ المذكورتان إلى إنشاء ممرّات صغيرة للحيوانات، ومكَّنَتا المياهَ من مواصلة التدفُّق في الجداول. ومع ذلك ظلّ الناطقُ باسم سلطة المنتزهات غيرَ راضٍ، بل اعترض بالقول: «إنّ الحيوانات لا تَعْلم بوجود حدودٍ الآن؛ فهي قد اعتادت مساحةً معيّنةً للعيش وما يُقْلقنا أنّ تنوُّعَها الجينيّ سيتأثّر سلبًا، لأنّ المجموعات المختلفة لن تستطيع أن تتلاقح وتتناسل. إنّ عزْل المجموعات على جانبَي الجدار يَخْلق بالتأكيد مشكلةً جينيةً.»(٥)

• اصطياد الأطفال بهدف التسلية: فعلى سبيل المثال كَشَفَ كريس هِدْجز كيف يشْتم الجنودُ الإسرائيليون الأطفالَ الفلسطينيين في غزّة؛ وحين يَغْضب هؤلاء ويرمون الجنود بالحجارة، يردّ الجنود بإطلاق النار من بنادق مجهّزةٍ بكواتم صوت. «فيما بعد،» يَكْتب هدْجز، «في المستشفى، سأرى الدمارَ مَعِدَاتٍ مبقورةً، وثقوبًا فاغرةً في الأطراف والجذوع.» ثم يَخْلص إلى القول: «لقد أُطلقت النارُ على الأطفال في صراعاتٍ أخرى سَبَقَ أن غطَّيْتُها للصحافة... لكنّني لم أَشْهدْ من قبلُ جنودًا يُغْرون

١ ـ Oona King, "Israel Can Halt This Now," **The Guardian**, June 12, 2003.

٢ ـ Meron Rappaport, "A Wall in their Heart," **Yedioth Ahronot**, May 23, 2003.

٣ ـ **Ha'aretz** Editorial, "A Fence Along the Settlers' Lines," October 3, 2003.

٤ ـ Mazal Mualem, "Old Habitats Die Hard," **Ha'aretz,** June 20, 2003.

٥ ـ Ibid.

الأطفالَ كالفئران إلى المصيدة ثم يقتلونهمْ للتسلية.»[١]

• الاعتداء الجنسيّ. وفي جريمة أخرى، دَفَع صابطان من حرس الحدود الإسرائيليين راعيًا فلسطينيًا إلى أن يضع سَرْجَ حماره على ظهره، وإلى أن يروحَ ويجيء أمامهما. ثم أَجْبره أحدُ الضابطيْن ـ تحت تهديد السلاح ـ على ممارسة الجنس مع حماره نصفَ ساعة![٢]

لا عجب، إذن، أن تجد واحدةً باتّزانِ شُولاميت ألوني، وهي عضوٌ سابقٌ في الكنيست، لزامًا أن تقول: «ليست لدينا غُرفُ غاز ولا مَحارقُ جثثٍ، لكنْ ليست هناك طريقٌ واحدةٌ ثابتة للقتل!»[٣]

III ـ ١ ـ ج ـ سياسة إسرائيل في التمييز العنصري: ذكية وملطّفة، ولكنّها أپارتايد رغم كلّ شيء. يقول الباحث الأمَيْرِكيّ إدوارد هيرمان: «لو طُلِب من اليهُود في فرنسا أن يَحْمِلوا بطاقاتِ تعريفٍ تشير إلى أنّهم يهود (وإنْ كانوا مواطنين فرنسيين)، ولو لم يُتَحْ لهم شراءُ أراضٍ ولا شراءُ أو استئجارُ بيوتٍ في معظم البلاد، ولو لم يُسمحْ لهم بالخدمة العسكرية، ولو حَظر القانونُ الفرنسيُّ أيَّ حزبٍ سياسيّ أو تشريعٍ يدعوان إلى مساواة اليهود بغيرهم في الحقوق، أكانت فرنسا ستحظى بالإطراء الواسع في الولايات المتحدة بوصفها رمزًا للاستقامة الإنسانية (بحسب **نيويورك تايمز**) ونموذجًا للديموقراطية؟»[٤]

إنّ الدعوة إلى المساواة **الشاملة** والصريحة بين العرب واليهود داخل مناطق ٤٨ أصبحتْ في عرف أكثر الإسرائيليين تساوي الانفصال، إنْ لم نقل الخيانةَ. وقد سجّل قاضٍ في المحكمة الإسرائيلية العليا مؤخّرًا «أنّ من الضروريّ مَنْعَ يهوديّ أو عربيّ يطالِبُ بمساواة العرب في الحقوق [مع اليهود] من أن يَجْلس في الكنيست أو أن يُنْتخَبَ إليه.»[٥] كما أَظْهر استطلاع حديث أجراه «معهد إسرائيل للديموقراطية» أنّ ٥٣٪ من اليهود الإسرائيليين يعارضون إعطاء المساواة الكاملة للمواطنين الفلسطينيين داخل مناطق ٤٨، وأنّ ٥٣٪ يعتقدون أنّ على هؤلاءالفلسطينيين «أن يُشجَّعوا على الهجرة.» وكانت إحدى الخلاصات الأساسية لذلك الاستطلاع هي أنّ اليهود الإسرائيليين عندما يقولون «نحن» فإنّهم بالكاد يَشْملون المواطنين الفلسطينيين داخل إسرائيل.[٦]

في ما يخصّ حقوقَ ملكية الأراضي، تحديدًا، فإنّ اللامساواة صريحة واضحة. «يُمنع بيعُ الشقق في أرض إسرائيل للأغيار،» قال رئيسُ محاكمات إسرائيل عام ١٩٨٦.[٧]

والحال أنّ إسرائيل، في كلّ مجال حيويّ من مجالات الحياة، بما في ذلك قوانينُ الزواج والتنمية المدينية والتربية، قد أتمّت بناءَ جهازٍ شاملٍ للتمييز العنصريّ لا مثيلَ له اليوم في العالم أجمع ضد مواطنيها الفلسطينيين

وعليه، وبالاستناد إلى كلّ الأبعاد التي ذكرناها في هذا القسم، تتّضح استحالةُ الحفاظ على الوضع القائم، إمّا بسبب مقاومة الفلسطينيين أو بسبب الإدانة الدولية له.

IV ـ التطهير العرقيّ

غالبًا ما يتساجل رجالُ السياسة والمثقفون والإعلاميون الإسرائيليون، في

---

١ ـ Chris Hedges, "A Gaza Diary," **Harper's Magazine**, October 2001.

٢ ـ B'Tselem, "Sexual Assault in Zeita," June 2003.www.btsepm.org

٣ ـ Shulamit Aloni, "Murder of a Population under Cover of Righteousness," **Ha'aretz**, March 6, 2003.

٤ ـ Edward S. Herman, "Israeli Apartheid and Terrorism," **Z-Magazine**, 29 April 2002.

٥ ـ Ibid.

٦ ـ **Ha'aretz**, May 22, 2003.

٧ ـ **Ha'aretz**, January 11, 1986.

. عـمـر البـرغـوثـي .

الدعوة الإسرائيلية العامة لإخضاع الديموقراطية للديموغرافيا تستلزم آلياتٍ للحدّ من تزايد الفلسطينيين تُذكّر بالآليات النازية

أفضل الطرق لمواجهة «الحرب» الديموغرافية مع الفلسطينيين. قلّةٌ فحسبُ من الإسرائيليين تُعارض الاعتقادَ بوجود أو ضرورة وجود مثل هذه الحرب. غير أنّ الدعوة الإسرائيلية العامة إلى إخضاع الديموقراطية للديموغرافيا[١] استلزمتْ وتستلزم تبنّي آلياتٍ للحدّ من تزايد الفلسطينيين تُذكّر بالآليات النازية.

وكمثال صارخ على ذلك، فقد اجتمع «مجلسُ إسرائيل للديموغرافيا» عام ٢٠٠٢ من أجل «تشجيع النساء اليهوديات في إسرائيل ـ ولا أحد غيرهنّ ـ على زيادة حَمْلهنّ للأطفال؛ وهذا مشروعٌ، إنْ كان لنا أن نَحْكم عليه بناءً على نشاط المجلس السابق، سيحاول أيضًا وقفَ الإجهاض،» بحسب **هآرتس** هذا المجلس العالي الاعتبار، الذي يضمّ أبرزَ الأخصّائيين النسائيين والشخصيات العامة والعلماء والأطبّاء، يركّز أساسًا على كيفية زيادة اليهود بالنسبة إلى الفلسطينيين داخل فلسطين ٤٨، وذلك باستخدام «وسائل لزيادة معدّل الخصوبة اليهودية ومنعِ الإجهاض.»[٢]

كما أنّ آرييل شارون، الذي يُقلقه التفوُّق العدديُّ الوشيكُ للغالبية العربية بين الأردن والبحر المتوسط، ناشَدَ القادةَ الروحيين بأن يسهّلوا هجرةَ غيرِ العرب إلى إسرائيل حتى لو لم يكونوا يهودًا، وذلك لكي يقدّموا لإسرائيل «خزّانَ أمانٍ ضدّ السكان العرب المتزايدين.»[٣] ويَنصَح الوزيرُ الإسرائيليّ اليمينيّ المتطرّف إفي إيتام باتّباع علاجٍ آخر: «إذا لم تُعطوا العربَ حقَّ التصويت فستَحلُّ المشكلةُ الديموغرافيةُ نفسَها بنفسها[!]»[٤]

ومع ذلك فإنّ الآلية الإسرائيلية المفضّلة دومًا للحدّ من ازدياد العرب كانت ومازالت التطهيرَ العرقيّ. وهذه الآلية التي مورستْ بشكل متواصل، وحظيتْ دائمًا بقبولٍ إسرائيليّ عامّ، وإنْ أنكر الصهاينةُ ممارستَها بإصرار، بُعثتْ حيّةً من الدَّرَك الأسفل للصهيونية لتتبوّأ عرشَها. بل إنّ المؤرّخ الشهير بني موريس حاجَجَ العام الماضي بأنّ إخلاءَ فلسطين من سكّانها العرب الأصليين عام ١٩٤٨ إخلاءً تامًا كان يُمْكن أن يؤدّي إلى السلام في الشرق الأوسط.[٥] وهو ما استوجب ردًا من باروخ كيميرلنغ، الأستاذ في الجامعة العبرية، فكَتَبَ: «دعوني أمدّ منطقَ بني موريس [فأقول:]... لو كان البرنامجُ النازيُّ للحلّ النهائيّ للمشكلة اليهودية كاملاً، فمِنَ المؤكّد أنّ السلام كان سيَسُود اليومَ في فلسطين»![٦]

ولكنْ، يتساءل المرء، لماذا لا تحقّق إسرائيلُ رغبتَها الآن؟ البروفسور إيلان پاپي يقدّم جوابًا مُقْنعًا: «إنّ الكوابح على التصرُّفات الإسرائيلية ليست أخلاقيةً ولا أدبيةً، بل تقنية. فكَمْ بإمكان [إسرائيل] فعلُه من غير أن تتحوّلَ إلى دولة منبوذة، ومن غير أن يُدْفع الأوروبيون إلى فرض عقوباتٍ عليها، أو أن يُجعلَ موقفُ الأميركيين [المؤيّد لها] صعبًا جدًا؟»[٧]

غير أنّ مارتن فان كريفلد،[٨] وهو أبرزُ مؤرّخ عسكريّ في إسرائيل، وأحدُ مؤيّدي التطهير العرقيّ، يقدّم تفسيرًا مناقضًا تمامًا لتفسير پاپي. فهو يهزّ كتفيْه استخفافًا بأيّ اعتبارٍ للرأي العالميّ، ليُطلقَ التنبيهَ المرعِبَ التالي: «إنّنا نَمْلك عدةَ مئاتٍ من الرؤوس الحربية النووية والصواريخ، ونستطيع أن نُطْلقها إلى أهدافٍ في شتّى

---

١ ـ Lily Galili, "A Jewish Demographic State," **Ha'aretz**, July 1, 2002.

٢ ـ Gideon Levy, "Wombs in the Service of the State," **Ha'aretz**, September 9, 2002.

٣ ـ Chris McGreal, "Sharon Takes on Rabbis Over Jewish Identity," **The Guardian**, December 31, 2002.

٤ ـ Yuli Tamir, "Divide the Land or Divide Democracy," **Ha'aretz**, April 14, 2002.

٥ ـ Benny Morris, "A New Exodus for the Middle East," **The Guardian**, October 3, 2002.

٦ ـ Baruch Kimmerling, "False Logic," **The Guardian**, October 5, 2002.

٧ ـ Geraldine Bedell, "Set in Stone," **The Observer**, June 15, 2003.

٨ ـ Ferry Biedermann, "Interview with the Israeli Military Historian Dr Martin van Creveld," January, 2003. www.de.indymedia.org/2003/01/39170.$html

الاتجاهات. حتى إلى روما... دعوني أُوردْ ما قاله الجنرال موشي دايان: على إسرائيل أن تكون مثلَ كلبٍ مسعور، أخطرَ من أن تزعَجَ. ... إنّ قواتنا المسلّحة ليست في المرتبة الثلاثين في العالم من حيث القوة، بل في المرتبة الثانية أو الثالثة. لدينا القدرةُ على أن نُسقط العالَمَ كلَّه معنا. وأستطيع أن أطمئنكم إلى أنّ ذلك سيحصل قبل أن تَسْقط إسرائيلُ نفسُها » ولعل هذا يفسِّر تفسيرًا وافيًا لماذا اعتبر الأوروبيون إسرائيلَ مؤخّرًا أكبرَ خطر على السلام العالمي.(١)

ولكنّ هناك تفسيرًا ثالثًا يلتقي مع تفسير پاپي، وهو أنّ إسرائيل حاليًا تتمتّع بأمريْن في وقت واحد: فهي تطبّق على الأرض مزيجًا مُتْقنًا من الإجراءات التي تجعل حياة الفلسطينيين جحيمًا لا يُطاق، فتَخْلق بيئة تفضي إلى تطهير عرقيّ بالتدريج: ولكنّها في الوقت نفسه تتجنّب القيامَ بمشهد دراماتيكيّ يُجفل العالَمَ ويدعوه إلى شجب أفعالها وفرض العقوبات عليها.(٢)

V ـ التناقضاتُ التي يتعذّر استمرارُها

إذا وضعنا جانبًا طبيعةَ إسرائيل الكولونيالية، فإنّ السؤال هو: هل تستطيع دولةٌ تُصرّ على النقاء الإثنيّ، وعلى القمع المؤسّساتيّ لحقوق الأقليات، أن تُصنَّفَ دولةً ديموقراطيةً؟ حتى أصدقاءُ إسرائيل الأوفياء بدأوا يَفْقدون إيمانَهم بقدرتها على التوفيق بين تناقضيْن صارخيْن: الديموقراطية الليبرالية الحديثة، والتمركُز البالي على الذات الإثنية. وفي هذا الصدد يؤكّد أستاذُ جامعة نيويورك البروفسور طوني جودت ما يلي: «في عالمٍ يتزايدُ فيه التمازجُ والتزاوجُ بين الأمم والشعوب، وتنهارُ عوائقُ التواصل الثقافية والقومية، ويَكْثر مِنْ بيننا أصحابُ الهُويّات الاختيارية المتعددة حتى لنشعر بالقيود لو أُجْبرنا على الالتزام بواحدةٍ فقط؛ في عالمٍ كهذا، إسرائيلُ هي حقًا مفارقةٌ عفى عليها الزمن... بل هي مفارقةٌ مُختلّة وظيفيًا أيضًا. وفي 'صراع الحضارات' اليوم، بين ديموقراطيات تعددية منفتحة، ودولٍ إثنية غير متسامحة بشكل عدوانيّ ومدفوعةٍ بالعقيدة الإيمانية، تتعرّض إسرائيلُ فعليًا لخطر الاندراج في المعسكر الخطإ.»(٣)

وقد توصّل أبراهام بورْغ، وهو زعيم صهيونيّ صميم، إلى استنتاج مشابه.(٤) فبعد أن هاجم القيادةَ الإسرائيليةَ بوصفها «عصابةً لاأخلاقيةً،» أكّد أنّ على إسرائيل، التي «ترتكز إلى دعامات من الفساد، وإلى أسسٍ من القمع والظلم،» أن «تُسقطَ أوهامَها وتختارَ بين القمع العنصريّ والديموقراطية.»

VI ـ الدولة العلمانية الديموقراطية: آفاقٌ جديدة

بغضّ النظر عمّا يقوله المنافقون والأنبياءُ الدجّالون، فإنّه لا أمل لإسرائيل، كدولةٍ إقصائية كولونيالية ـ استيطانية،(١) بأن يَقْبلها ضحاياها أو يَغْفروا لها أفعالَها أبدًا. وعليها أن تَعْلم أنّ مغفرة هؤلاء وحدهم هي ما يُعتَدُّ به في نهاية المطاف.

لكنّ على الفلسطينيين، بل وعلى جميع العرب الذين وقّعوا ضحيةَ إسرائيل،

١ ـ Thomas Fuller, "European Poll Calls Israel a Big Threat to World Peace," **International Herald Tribune**, October 31, 2003.

٢ ـ يَشْرح الناشطان السلاميان غادي الغازي وعزمي بدير أنّ الترانسفير «ليس بالضرورة لحظةً دراماتيكيةً، لحظةً يُطرد فيها الناسُ ويفرّون من مدنهم وقراهم. إنّه ليس بالضرورة انتقالاً مخطّطًا له ومنظّمًا بدقة، بباصاتٍ وشاحناتٍ مليئةٍ بالناس .. الترانسفير عمليةٌ أعمقُ من ذلك، عمليةٌ دبيبٍ بعيدةٌ عن الأنظار... المكون الأساسيُّ فيها هو التقويضُ التدريجيّ للبنية التحتية لحياة السكان الفلسطينيين المدنية في مناطق ٦٧ خَنْقُها المتواصلُ بالإغلاقات والحصارات التي تَمنع الناسَ من الوصول إلى أعمالهم أو مدارسهم، ومن تلقّي الخدمات الطّبية، وتَمْنع خزّاناتِ الماء وسياراتِ الإسعاف من العبور، الأمرُ الذي يعيد الفلسطينيين إلى عصر الحمار والعربة. هذه الإجراءات مجتمعةً تُضْعف تحكُّمَ السكان الفلسطينيين بأرضهم » Ran HaCohen, "Ethnic Cleansing: Past, Present, and Future," www.Antiwar.com, December 30, 2002.

٣ ـ Tony Judt, "Israel: The Alternative," **New York Review of Books**, Vol. 50, #16, October 23, 2003.

٤ ـ Avraham Burg, "The End of Zionism," **The Guardian**, September 15, 2003.

. عـمـر البـرغـوثي .

الدولة العلمانية الديموقراطية تقدّم فرصة حقيقية لإنهاء الاحتلال من غير أن يتحوّل الفلسطينيون إلى قامعين لقامعيهم

وبرغم الألم والحرمان والغضب التي تولّده هذه «الأنسنةُ النسبيةُ» في صدورهم، أن يميِّزوا بين العدل والثأر: فالأول يؤدّي إلى إزالة الاستعمار بشكل أخلاقيّ، في حين أنّ الثاني ينحطّ إلى دوّامةٍ لا تنتهي من اليأس واللاأخلاقية. يكتب پاولو فريري ما يلي: «إنّ نزع الأنسنة de-humanization، الذي لا يَصِمُ فقط مَنْ سُلبتْ منهم إنسانيتُهم بل يَصِمُ أيضًا (وإنْ بطريقة مختلفة) مَنْ سَلَبوها، هو تشويهٌ للرسالةِ الهادفة إلى أن نصبح بشرًا بشكلٍ أكثرَ اكتمالاً... إنّ النضال [من أجل الأنسنة] ممكنٌ فقط لأنّ نزعَ الأنسنة... ليس قَدَرًا معطًى بل نتيجةٌ لنظامٍ ظالمٍ يولِّد العنفَ في القامعين، فيَنْزعُ بدورهِ الإنسانيةَ عن المقموعين... ومن أجل أن يكون لهذا النضال معنًى، فإنّ على المقموعين. ، ألاّ يتحوّلوا قامعين للقامعين، وإنّما أن يعيدوا الإنسانيةَ إلى الطرفين.»[٢]

بعد رفض الإنسانية النسبية من أيّ جهة أتت، وبعد الإصرار على الاتّساق الأخلاقيّ، أعتقد أنّ أكثر الوسائل أخلاقيةً لتحقيق سلام عادل ودائم في أرض فلسطين التاريخية هي بناءُ دولةٍ علمانيةٍ ديموقراطيةٍ بين الأردن والبحر المتوسط، ترتكز على **الإنسانية المتساوية** ومن ثم على الحقوق المتساوية. إنّ الحلَّ القائمَ على دولة واحدة، أكانت دولةً ثنائيةَ القومية ـ وهذا مفهومٌ يستند أساسًا إلى فرضيةٍ خاطئةٍ وهي أنّ القومية الإسرائيلية معرَّفة[٣] ـ أمْ دولةً ديموقراطيةً علمانيةً، تقدِّم فرصةً حقيقيةً لإنهاء الاحتلال من غير أن يتحوّل الفلسطينيون إلى قامعين لقامعيهم. وسيكون على **فلسطين** الجديدة هذه:

١) أن تتيح وأن تسهِّل، لكلّ اللاجئين الفلسطينيين، العودةَ والتعويضَ عمّا خسروه، لكون ذلك هو التعويضَ الأخلاقيَّ **الوحيد** الذي يَقْبله الفلسطينيون مقابلَ ما عانَوْه طوال عقود. غير أنّ على مثل هذه العملية أن تتمسّك، في كلّ الأوقات، بالواجب الأخلاقيّ في تجنُّبِ إلحاق أيّ معاناةٍ ظالمةٍ أو غيرِ ضروريةٍ باليهود في فلسطين.

٢) أن تَمْنح حقوقَ المواطنة الكاملة والمطلقة والمساوية لكلّ المواطنين، يهودًا وعربًا.

٣) أن تَحْترم، وتشرِّع، بل وتغذّي، الخصوصياتِ الثقافيةَ والدينيةَ والإثنيةَ، والتقاليدَ الخاصةَ بكلّ مجموعة، مع الحرص على الوعي الكامل بالانتماء إلى سياقٍ عربيّ أشمل

وعلى الإسرائيليين ألاّ يَعْتبروا هذا التحدي الأخلاقيَّ الفلسطينيَّ لوجودهم الاستعماريّ تهديدًا وجوديًا **لهم هُمْ**، بل دعوةً سمحاءُ إلى تفكيك الطبيعة الكولونيالية **للدولة**، وإلى إتاحةِ الفرصة أمام اليهود في فلسطين للتمتّع بحالةٍ سويّةٍ بوصفهم بشرًا متساوين ومواطنين متساوين مع الفلسطينيين في دولة ديموقراطيةٍ علمانيةٍ ستكون أرضًا واعدة حقًّا لا «أرضًا موعودةً» كاذبة.

وهذا سيُثْبت بالتأكيد أنّ روزفلت مات، ومعه ماتت أيضًا إنسانويّتُه النسبيةُ اللاأخلاقية.

رام الله

---

١ ـ حتى ميرون بنڤنيستي، رئيسُ بلدية القدس سابقًا، يصرّح بالتالي «القصة الأساسية هنا ليست بين حركتيْن قوميتيْن تواجه واحدتُهما الأخرى بل بين أبناء البلاد والمستوطنين. إنّها قصةُ أصلانيين يشعرون أنّ الناس القادمين من وراء البحار اخترقوا موطنَهم الطبيعيَّ وسلبوهم ما يَمْلكون.» راجعْ:
Ari Shavit, "Cry, the Beloved Two-State Solution," **Ha'aretz**, August 10, 2003

٢ ـ Paulo Freire, **Pedagogy of the Oppressed** (NY: Herder & Herder, 1972), p. 28.

٣ ـ تقدِّم الثنائيةُ القومية binationalism افتراضيْن إشكاليّيْن: الأول هو أنّ اليهود أمة، والثاني هو أنّ أمّة كهذه لها الحقُّ في الوجود في فلسطين. الواضح أنّ الثنائية القومية لا تستطيع أن تَنْجح بين الفلسطينيين من جهة، وبهودِ العالم من جهة ثانية ولكنْ هل سيعرِّف اليهودُ الإسرائيليون أنفسَهم كأمة؟ الأرجح لا، لأنّ ذلك سيناقض المقدّمةَ المنطقيةَ الأساسيةَ للصهيونية. وهل يَعْتبر الإسرائيليون أنفسَهم أمةً؟ بالتأكيد لا، لأنّ ذلك ـ عدا افتراقه عن الصهيونية ـ سيَشْمل الأقليةَ الفلسطينية (٢٠٪) القاطنةَ بين ظهرانيهم.